ألفاظ الحديث النبوي المختَلف في روايتها في موطأ الإمام مالك بن أنس
دراسة إحصائية دلالية (المستوى الصرفي أنموذجًا)

The Various Words of the Hadith in Its Narration
In the Muwatta Of Imam Malik Bin Anas
Applied Statistical Study (The Morphological Level as a Model)

جورج أنطون أبو الدنين
طالب في مرحلة الدكتوراه في قسم اللغة العربية
كلية اللغات بجامعة المدينة العالمية– ماليزيا

الدكتور عمر بن محمد دين
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
كلية اللغات بجامعة المدينة العالمية– ماليزيا

الملخص

تعددت روايات موطأ مالك بن أنس رضي الله عنه، في مختلف أحاديثه التي وردت عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين رضي الله عنهم، وقد انتقل هذا الاختلاف من الموطأ إلى غير كتاب من كتب الحديث في الأحاديث النبوية نفسها، وقد أشير إلى هذه الاختلافات في الرواية في موضعها عند شارحي الحديث ومفسريه، وقد استوجب دراسة هذه الاختلافات، وترجيح بعضها على بعض بحسب ما يقتضيه السياق النصي، وبناء على دراسات لغوية متعمقة في المستويات اللغوية والصرفية والنحوية التركيبية والدلالية، وقد جاءت هذه الدراسة مركزة على المستوى الصرفي، محددةً للألفاظ المختلف فيها، بطريقة إحصائية، محللة لشواهدَ مختارة من المستوى الصرفي، ليتبين من خلال التحليل أن هنالك علاقةً متينةً بين السياق النصي والدلالة التي تحملها الصيغة الصرفية، كما رجحت رواية لفظ على لفظ آخر في الأحاديث التي طُبقت عليها الدراسة، وفق معطيات لغوية ومعنوية، وبعد ربط ذلك بما قدمه علماء اللغة والدلالة ومفسرو الحديث .

الكلمات المفتاحية: موطأ مالك، المستوى الصرفي، السياق النصي، الدلالة، الحديث النبوي، الصيغ الصرفية.

Abstract

The Muwatta' of Malik bin Anas, had many narrations, in his various hadiths that were received from the Messenger Mohammad, and the companions and followers. The narration is in its place according to hadith commentators and interpreters, which necessitated the study of these differences, and weighting some of them over others according to what the textual context requires, and based on in-depth linguistic studies at the linguistic, morphological, syntactic, and semantic levels. in a statistical way, analyzing evidence from the morphological level, to show through the analysis that there is a strong relationship between the textual context and the significance of the morphological formula, as the narration of one word was more likely than another in the conversations to which the study was applied, according to linguistic and moral data, and after linking this to what It was presented by linguists, semantics and hadith interpreters.

Keywords: Muwatta Malik, morphological level, textual context, significance, hadith, morphological formulas.

المقدمة:

إنّ الحديث النبوي الشريف إرثٌ إنسانيّ نبوي شرعي ذا قيمة لغوية عالية، ولا يكتفي بكنزه المتبحر الدارس والمتعمق المهتم، وإنّ فيه من الأحكام الشرعية والتعبدية والخير والصلاح والعلم والمعرفة ما يكفل تطور الأمّة ونهوضها لتعود إلى مكانتها بين الأمم، وإنّ ما في الحديث النبوي الشريف من إرث لغوي لَيحقق ما بين الناس من غاية التواصل، ومتكامل الترابط، وفيه من السياقات والمواقف الكلامية ما يمسّ حياة الناس ودنياهم، ويقربه من آخرتهم، وهو نتاج تفاعل يومي بين الرسول –صلى الله عليه وسلم– والمؤمنين في زمنه بما يتلقاه من الوحي الإلهي عن طريق جبريل عليه السلام، فترك إثره إرثاً لا يختلف اثنان في قيمته الكبيرة وأهميته العظيمة، وهذا يستدعي الاهتمام بلغته دراسةً وتحليلاً وبحثاً وتعمقاً بأساليب علمية أمينة تبيّن ما فيه من الظواهر اللغوية ومظاهرها، والقضايا الكلامية وجوانبها، وتتمثّل أهمية ذلك في أنّ لغة الحديث النبوي الشريف لغة سلوك يومي تسهِم دراستها في فهم دلالات الأحاديث ومراميها، وما في ثناياها ومعانيها.

ويُعد موطأ الإمام مالك بن أنس –رضي الله عنه– من أمّات الكتب التي جمعت الحديث وتناولته في مختلف أبوابه ومجالاته، وقد عُني به الدارسون في العلوم الشرعية والفقهية وأهل الحديث وأهل اللغة على حد سواء؛ حتى

اتضح لدينا الكثير من الاختلافات والخلافات في سرد بعض الأحاديث على روايتين أو أكثر، باختلافات بسيطة أو غير بسيطة، في أسلوب النطق، أو تغيير في الحركة، أو في إبدال كلمة بأخرى، وهو ما يعني أنّ تلك الاحتمالات تؤدي إلى اختلاف في الدلالة انطلاقاً من تلك الدقة العجيبة التي وهبها الله تعالى للغة العربية؛ إذ إنّ فيها من الدقة ما يكفل بتغيّر المعنى لتغيّر حركة أو حرف أو كلمة.

ويسعى هذا البحث إلى إحصاء الألفاظ المختلف فيها في موطأ الإمام مالك بن أنس ضمن المستوى الصرفي كما يربط بين هذه الاختلافات والدلالات المعنوية والمضمونية للأحاديث من جهة، وبينها وبين الأحكام الفقهية والشرعية التي قد تتأثر بتغيّر اللفظة من جهة أخرى، أما المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة فهي المنهج الإحصائي في إحصاء الألفاظ المختلف فيها في المستوى الصرفي، والمنهج التحليلي في تحليل بعض هذه الشواهد والمفاضلة بين اللفظين المختلف فيهما بما يناسب سياق النّص.

ونزيد على ذلك أنّ موطأ الإمام مالك ينبع من وسط الحياة اليومية وصلبها، بلغة عاش عليها العرب في ذلك الوقت ومارسوها، فجاءت مناسبة لأغراض الناس، قريبة من مشاعرهم وأفكارهم، مرتبطة ارتباطاً شديداً بالدلالات المعنوية المتعددة، وهو ما يعني أنّ اختلاف اللفظ يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في الدلالة، ما يستوجب دراسة دلالة تلك الألفاظ التي اختلف فيها رواة موطأ الإمام مالك وشارحوه.

وترجع الأهمية العلمية لإجراء مثل هذه الدراسة إلى أنّ موطأ الإمام مالك قد لقي شروحاً عديدة، منها ما اهتمّ بالمعنى وحده، ومنها ما اهتمّ بدراسة الجوانب النحوية واللغوية فيه، ومن بين هذه الشروح كتاب تفسير غريب الموطأ لعبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، وكتاب غريب الموطأ للأخفش أحمد بن عمران، وكتاب مشكلات موطأ مالك بن أنس لأبي محمد بن السيد البطليوسي، وكتاب التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه لأبي الوليد هشام الوقشي، ونقل عنه الكثير التلمساني في كتابه الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، فتعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية القليلة التي تتناول الألفاظ والصيغ المختلف فيها في الحديث النبوي الشريف عموماً، وفي موطأ الإمام مالك خصوصاً، إلى جانب دراسة واحدة وحيدة – بحسب ما اطلعنا عليه– تناولت الصيغ الصرفية والتركيبية دون التعمق في الموازنة بين الاختلافات.

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الألفاظ التي اختُلف في روايتها ضمن المستوى الصرفي في موطأ الإمام مالك؟
2. ما أثر الاختلاف في الرواية في المستوى الصرفي على دلالة الحديث؟
3. ما دور سياق النص في تحديد دلالة الصيغة الصرفية التي اختلف في روايتها؟

يسعى هذا البحث إلى إحصاء الألفاظ المختلف فيها في موطأ الإمام مالك بن أنس ضمن المستوى الصرفي كما يربط بين هذه الاختلافات والدلالات المعنوية للأحاديث من جهة، وبينها وبين الأحكام الفقهية والشرعية التي قد تتأثر بتغيّر اللفظة من جهة أخرى.

أما المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة فهي المنهج الإحصائي في إحصاء الألفاظ المختلف فيها في المستوى الصرفي، والمنهج التحليلي في تحليل بعض هذه الشواهد والمفاضلة بين اللفظين المختلف فيهما بما يناسب سياق النّص النبوي ودلالته.

المبحث الأول: مفاهيم ترتبط بموضوع البحث

قبل البدء في تطبيق المنهج الإحصائي على الألفاظ المختلف فيها حول الروايات المتعددة للأحاديث النبوية الشريفة في موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، علينا أن نمرّ بإطار نظري ومفاهيمي حول أهم المصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة، وهي الحديث النبوي الشريف، وموطأ مالك، والمستويات اللغوية بما فيها من صرف ونحو وصوت ودلالة.

المطلب الأول: الحديث النبوي الشريف وموطأ الإمام مالك بن أنس:

أ. تعريف الحديث النبوي الشريف:

بالنسبة إلى الحديث النبوي الشريف، فإنه لا خلاف في تعريفه أو مفهومه، وقد اتفقت عليه المصادر والمراجع المختلفة، فيعرفه السيوطي بأنه هو كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة له، أو وصف لحدث جرى في زمانه، وتعد أقوال الصحابة رضي الله عنهم، وأقوال التابعين من باب الحديث الشريف (جلال الدين السيوطي، 1996، 37/1).

ب. موطأ الإمام مالك بن أنس:

يعد الموطأ من أهمّ الكتب وأشهرها وأعظمها المؤلفة في الإسلام، فقد شرَحَ عدد كبير من العلماء ألفاظه ومعانيه، وتحدثوا عمّا اشتمل عليه من فوائد فقهية، فهو مصدر مهم من أقدم مصادر السُّنة وأوثقها، فقد كتب العلماء عليه شروحًا بجودة متميّزة، مثل "التمهيد "و"الاستذكار "لابن عبد البرّ و"المنتقى "لأبي الوليد الباجي، ومن ذلك ما كتبه القاضي عياض، وأبو بكر بن العربي وغيرها، التي أصبحت أصولا يُرجع إليها عند أصحاب مالك وغيرهم (أحمد، 2013، ص: 28).

ويشير الذهبي إلى أن الموطأ قد ضم نحوًا من ثلاثة وأربعين وثمانمائة وألف حديث وزعها الإمام مالك في الكتب والأبواب التي اجتهد في تصنيفها، وقد بلغ عدد الكتب واحدا وستين كتابا، وعدد الأبواب ثمانمائة وثلاثة، تبدأ بكتاب" وقوت الصلاة "وتنتهي بكتاب" أسماء النبي وثمانمائة باب، ومن عادة الإمام مالك في الغالب

أن يذكر عقب تلك الأحاديث ما استنبطه منها من فقه، ولكن هناك ما يقرب من مائة باب خلت أصلا من أي حديث، وإنما خصَّها الإمام مالك لفقهه (الذهبي،2003، 48/8).

المطلب الثاني: مفهوم المستوى الصرفي:

يشير ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك إلى أن علم الصرف علم يُبحثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة واعتلال وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فالحروف وشبهها لا علاقة لعلم الصرف بها (ابن عقيل، 1980، 190/4).

ويشير كمال بشر إلى الصرف على أنه علم يبحث في الوحدات الصرفية كالسوابق واللواحق، ويعرض الصيغ اللغوية ويصنفها إلى أنواع مختلفة كأنواع الفعل والاسم والأدوات المختلفة، كما ينظر في جوانب أخرى كالتذكير والتأنيث والمفرد والتثنية والجمع، وغيرها (بشر، 1972، ص: 12).

والصيغ الصرفية هي القوالب أو الأبنية التي تدخل تحتها تلك المفردات من أفعال وأسماء، فنجد الصيغة الواحدة تضم مفردات من العربية مما اتفقت ألفاظها وحركاتها وسكناتها، وهو يتصل بدراسة النحو بصورة عامة والكلمات (المفردات) بصورة خاصة، فتتعرض الكلمة للحذف والزيادة، والقلب والإعلال والإبدال والإدغام إلى غير ذلك، مما يتعلق بذواتها خاصة؛ لذا نشأت فكرة وضع علم التصريف، فالمفردات العربية كثيرة ومتنوعة، فاحتاجوا إلى علم يصنفها ويضعها في قوالبها المناسبة غير المفارقة لها (علي، 1994، ص: 14).

وبناء على دراستنا لاختلاف الصيغة الصرفية في موطأ مالك، وأثر هذا الاختلاف على المعنى، فإن الدلالة الصرفية عبارة عن الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة، ومن التغييرات التي تحولها إلى أبنية مختلفة، أي: تلاقي الدلالة المعجمية مع دلالة البنية عند تحويلها أبنية مختلفة، كل ذلك في وجود السياق الذي يؤثر في تلك الدلالة حسب معطياته (أنيس، 1971، ص: 47).

المبحث الثاني: الألفاظ المختلف فيها في موطّأ مالك على المستوى الصرفي

المطلب الأول: عدد الشواهد المختلف فيها على المستوى الصرفي:

لقد أجرى البحث مسحاً شاملاً للموطأ في مختلف كتب الشرح والتفسير التي ذكرها في المقدمة وفي قائمة المراجع، وتوصل إلى أن هنالك اختلافاً في المستوى الصرفي في أحدَ عشرَ موضعًا، ونجد أن الألفاظ المختلف فيها تركزت بشكل أكبر في المصادر وصيغها مثل المصدر واسم الجمع (عمال وعمل) والمصدر المجرد واسم المرة والهيئة مثل (مِهنة ومَهنة) ، وكانت في صيغ الجموع مثل جمع الإناث وإثباته في (ينصرف وينصرفن) والمصدر واسم الجمع مع جمع التكسير مثل (شركاؤه غُيَب)، والتذكير والتأنيث مثل (معلق ومعلقة)، كما جاءت في بنية الكلمة مثل إبدال

لام الفعل في (انتقل وانتفى) وإبدال حرف التعدية بين الهمزة والتشديد والاختلاف في الصيغة بين المبني للمجهول والمبني للمعلوم (أقصُرت وأقْصِرت) و(أربَحا وأُربِحا) وغيرهما (ينظر الملحق).

المطلب الثاني: تطبيقات على الألفاظ المختلف فيها على المستوى الصرفي:

المسألة الأولى: بين التشديد والتخفيف

نص الحديث:

"أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلًا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقًا سمينًا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء" (الموطأ، 1985، حديث رقم 2420).

ويُروى الحديث الشريف بلغتين؛ "فأُحرِقُ" بضم الهمزة وكسر الراء، و"أُحرّقُ" بتضعيف الراء، وهما صيغتان واردتان في كلام العرب من أحرقتُ وحرّقتُ، وقد ورد أنّ الإدغام أبلغُ في بناء المعنى، وأحرقه بالنار وحرّقه أي شدّد للكثرة (ابن منظور، 1995، 240/4). ورواه بعض شراح الحديث بالتشديد مثل ابن عبدالبر، لكنّه عندما شرحه أشار إليه بصيغة "أحرق" ونستنتج هذا من قوله: "إن الحديث في الإحراق..." (ابن عبد البر، 1412 هـ، 324/5)، ولا يكون الإحراق إلا مصدرًا للفعل أحرق، أما الزرقاني فقد ذكره (فأحرّق)، وكذلك بدر العيني، فقد ذكره بالصيغة نفسها قاصدًا أنّ الحديث جاء على "حرّقه بالتشديد إذا بالغ في تحريقه" (العيني، 2001، 364/12)، مع إشارة منه إلى الرواية الثانية (أحرِق) وتفضيله للأولى.

إن الفعلين "أحرِق" و"أحرّق" على صيغتي "أفعَل" و"أفعّل"، وهما مزيدان، ويعرف البحث الفعل المزيد بأنه هو الفعل الذي زيد على مجرده حرف أو أكثر ليعبر عن المعنى نفسه بدرجة مختلفة، ولكل زيادة معانٍ متعددة لا تختلف عن جوهر الأصل بل تدور في مداره عادة (خان، 2012، ص:48)، إلا أنّ هذه الزيادة قد تحمل دلالات أبعد من ذلك في إطار نصوص محددة ومن بينها الحديث النبوي الشريف (ياقوت، 1986، ص: 90).

ولقد انقسم أهل اللغة في هذين اللفظين بين من رآهما سواءً في المعنى، ومَن عدّ أحرّق بالتضعيف مبالغة وزيادة، انطلاقًا من القاعدة الصرفية التي تقول إنّ كلّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى. أما الذين ذهبوا إلى الفرق بينهما فمنهم ابن الحاجب الذي أشار إلى أنّ صيغة "فعّل" دالة على التكثير غالبًا، ومنها قولنا: "قطّعَ، كسّرَ" وغير ذلك من الألفاظ، كما يرى الشريف الرضي أنّ (فعّل) يكون لتكثير الفاعل في أصل الفعل، حتى لو لم يكن القصد الحقيقي لمعنى العبارة التكثير والمبالغة، فحين نقول: غمّضتُ عيني، نقولها وقد لا نقصد بها التكثير في العدد، إنما تكثير الفاعل في أصل الفعل، بينما تكون صيغة (أفعل) للتعدية، وقد زيدت الهمزة لتزيد في حجم المعنى، وهذا أبو حيان يذهب إلى أن تضعيف الفعل على نوعيه لازمًا ومتعديًا يكون للتكثير (الرضي، 1966، 92/1).

يقول سيبويه (1983، 281/4) في صيغة (فعّل- بالتشديد) إنها تلحق العين الزيادة في موضعها، فيجري هذا الحرف الزائد على أي كلمة تُبنى على هذه الصيغة، إلا إذا كان الثاني العين حرف علة، وحين نعود إلى مصادر اللغة نجد أن صيغة (فَعَّلَ) قد حملت أكثر من معنى، من أهمها التكثير في الفعل كقولنا "غلّق الباب" أي أكثر التغليق، والتعدية مثل "جلّستُه" و"فهّمته"، وفي هذا يقول سيبويه: "وقد يجيء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت، وذلك قولك: فرح وفرَّحته، وإن شئت؛ قلت: أفرحته، وغرم وغرَّمته، وأغرمته إن شئت" (سيبويه، 1983، 64/4).

واتفق مع ذلك ابن منظور (1995، 458/14)، وأورد منها معانيَ أخَر مثل الإزالة، كقولنا جلّدتُ البعير، أي أزلت جلده، وقد أطلق عليه الرضي اسم السلب (الرضي، 1966، 92/1). ولها معانٍ كثيرة لا تتحمل هذه الدراسة التوسع فيها لبعدها عن القضية الأساسية كالصيرورة والنسبة والتوجه إلى الشيء، والصيرورة في الأصل (الحملاوي، د.ت، ص: 41)، وصيرورة الفاعل إلى مشتق منه (ياقوت، 1986، ص:101-102).

أما صيغة أفعل، فهي كذلك كثيرة المعاني، ومنها التعدية، بأن تزيد مفعولًا به إلى عمل الفعل، كأقمتُه وأقعدتُه، مثل قام زيد (الحملاوي، دت، ص: 31)، يقول سيبويه في باب افتراق فعلت وأفعلت للمعنى: "تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا؛ قلت: أخرجه، وأدخله، وأجلسه، وتقول: فزع وأفزعته، وخاف وأخفته، وجال وأجلته" (سيبويه،1983، 55/4).

ويقول الرضي: "المعنى الغالب في التعدية ما كان ثلاثيًّا، وهي أن يجعل ما كان فاعلًا للازم مفعولًا لمعنى الجعل فاعلًا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى: أذهبتُ زيدًا: جَعَلْتُ زيدًا ذاهبًا" (الرضي، 1966، 89/1). ومن معانيها كذلك التعريض، بجعل المفعول به معرضًا لأن يقع عليه الحدث نحو أقتلتُ زيدًا، أي عرّضته للقتل، وأبَعْتُ الدّار أي عرضتها للبيع، وفي ذلك يقول سيبويه: "وتجيء أفعلته على أن تعرضه لأمر، وذلك قولك: أقتلته أي عرضته للقتل" (سيبويه، 1983، 58/4). ومثله قوله تعالى: {ألا إنهم يثنون صدورهم} (هود، 5). وقال العُكبري في ذلك: "ولا يُعرف في اللغة إلا أن يقال: معناه عرضوها للإثناء، كما يقال: أبعت الفرس إذا عرضته للبيع" (الأندلسي، 2010، 203/5).

ولهذه الصيغة دلالات ومعانٍ أخرى منها السلب والإزالة والصيرورة اللتان تشترك فيهما مع صيغ "فعّل"، والدخول في الشيء والتمكين كذلك (سيبويه، 1983، 68/4 والكوفي، 1989، ص: 40).

ولقد ذهب كثير من علماء اللغة مذهب مصادر الحديث في روايته بـ"حرّق"، وإنّ ما يدعم ذهاب معظم علماء الحديث واللغة إلى صيغة التضعيف ما ورد عن أبي هريره رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "*لينتهين رجال من حول المسجد* لا يشهدون العشاء أو لأحرقن *حول* بيوتهم بحزم الحطب" (ابن عبد البار، 1993، 324/5 وابن حنبل، 1995، 319/1)، إذ وردت "أحرّقن" بالصيغة نفسها في خطاب رسول الله – عليه الصلاة والسلام- وهي لغته في هذا المعنى. وهي بذلك تأكيد أن العقوبة تتعدى إلى المال عن الجسد، وإن

حرق المنازل عقاب على عمل البدن، لأن التحريق عقوبة مالية (العيني،2001 ، 365/12 والكاندهلوي، 2003، 12/3).

ومن جهة أخرى، فإنّ ما يدعم ذهابنا نحو "حرّقَ" أنّ هذه الصيغة تحمل دلالة المبالغة والكثرة في الفعل دائمًا، وتكون لتكرر الفعل، على عكس "أحرِقُ" التي تحتملُ معانيَ كثيرة في الموضع نفسه وتنفتح على دلالات عدة، من بينها التكثير كذلك، فلفظة "أحرّق"واضحة الدلالة في إطار التركيب اللغوي الذي جاءت فيه لا يلتبس فيها معنيان.

وبناء على ما سبق، يُستنتَج من البحث والنقاش أنّ صيغة (أحرّق) بالتشديد تدلّ على الكثرة، وهي الأقرب في الدلالة التي قُصد بها نصّ الحديث، بدليل مذهب علماء الحديث في تفسيرهم للحديث وشرحه حول وجوب صلاة الجماعة بأنّ الرسول عليه الصلاة والسلام قد ذهب في حديثه مذهب المبالغة من أجل التنبيه إلى أمر جلل لا يمكن قبوله بمخالفة الصلاة والرياء فيها، ولم يوقع عقوبة التحريق على من قصدهم في حديثه، فإنّ اللفظ "أحرِق" يعني حرق المنازل وما فيها وما حولها، كما أنّ الإجماع واضح على أنّ المسلم لا يعذب بالنّار ولا يحرّق بها، وقد جاء في الأثر الشريف قوله: "إنه لا ينبغى أن يُعذَّبَ بالنار إلا رب النار" (أبو داود، 2009، رقم 2672، والكملي، 2014، شرح الحديث 356).

أما صيغة (أحرق) بكسر الراء، فهي منفتحة على دلالات متعددة، حيث من الممكن أن تحمل معنى التعريض، بمعنى "عرّضته للحرق"، وهو جائز في نظر هذا البحث، إلا أنّ الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحرق ولم يطبق العقوبة التي توعد وهدّد بها المتخلفين عن صلاة الجماعة، أي أن التعريض لم يقع، كما أنّ (أحرِق) أقل درجة في البلاغة من لفظة أحرّق، بتشديد الراء، التي تناسب بلاغة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وتناسب قوة المعنى، والشدّة في الدلالة مع شدّة إهمال صلاة الجماعة والرياء في أدائها نهارًا وإغفالها ليلًا. ويستفاد منه: تأكيد الأمر بصلاة الجماعة، واستدل به البخاري وبعض أهل العلم على وجوبها (قاسم، 1990، 152/2).

المسألة الثانية: الفعل بين البناء للمعلوم والمجهول

نص الحديث:

حَدَّثَنَا عبداللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟..." (الموطأ، 1985، حديث رقم 58 والبخاري، 2002، حديث رقم 1228).

وقد جاء هذا الحديث في صلاة السهو؛ حيث يبين الحديث الشريف ما على المصلي فعله إذا نسي وأنقص في صلاته؛ بأنه يكمل ما تبقى عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين للسهو تجبر ما حصل (البسام، 2003، ص:186)؛ فالصَّلاةُ عِبادةٌ معنوية عميقة بين الإنسان وربه، فيها يسجد العبدُ بيْن يَدَيْ الله عزّ وجلّ، يقصر نفسه من أجل الخُشوعَ والتَّدبُّرَ وعدَمَ الانشغالِ بهموم الدُّنيا ومتاعها، ولكنَّ الإنسانَ قد يَسْهو في صلاته، فيقلّ في

إجراءاتها أو يَزيدُ فيها، وهذا السَّهوُ يَحتاجُ إلى ما يعوضه احترازًا من المصلّي، وقد شرَعَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سَجدَتَيِ السَّهوِ لمِثلِ ذلك، بعد مثل هذا الموقف الذي كان مع ذي اليدين.

بذلك نرى أن الشروح المختلفة تظهر إلى أنّ سؤال ذي اليدين يتحدث عن القصر عكس الطول، أي السجدتين بدل الأربع سجدات.

وبما أنّ المسألةَ في باب الصيغة وتوظيف هذه الصيغة في الدلالة، فإنّه من المهم أن يُدرس الأمر في باب الصرف من حيث تغير التوظيف بين اللازم والمتعدي، عند التصريف في صيغتي (فَعُلَ – قَصُرَ) و(يفعُل – يقصُر). ويشير صاحب شذا العرف إلى أن هاتين الصيغتين من الصيغ التي تدل على الخِلقة، وتتصف أنّ لها بقاء، ويرى أنّه من الممكن أن يتحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا النمط، من أجل أن يدلّ على أنّ معناه صار جزءاً أصيلاً وفطرياً من صاحبه. وقد ورد عند غير عالم من علماء الصرف أنّ هذه الأفعال بصيغتها هذه لا تتجاوز فاعلها إلا بأداة أو وسيلة؛ لأنها أفعال تدل على السجايا والطباع، مثل حسُنَ وقبُحَ (الحملاوي، د.ت، ص: 66 و68). أي إنّ هذه المسألة تندرج في جانب أنّ (أقصرت) يمكن أن تكون من فعلٍ متعدٍ يتخطى الفاعل إلى مفعول به، أو أن تكون فعلًا لازمًا لا يتطلب مفعولًا، كونه من الصيغة (فَعُلَ – يَفعُلُ) التي تدل على الأوصاف الخلقية.

وبذلك، فإنّ دلالة الفعل "أقَصُرَت" على وزن (فَعُل يفعُل) صارت قصيرة في ذاتها، أي بما أنّه للصلاة عدد ركعات ثابت لا تزيد عنه ولا تقل، فقد سأل عنها ذو اليدين إن كانت قد قصرت أو قلّت عن أربعٍ بعد أن صلاها اثنتين، فإنّ أقرّ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– ذلك، التزم الناس به وصار دوامًا بينهم، إلا أنّه صلاها أربعًا بعد أن استوثق؛ حيث إنّ العبادات مبنية على اليقين، ولا يتغيّر فيها شيء إلا بأمر من الله تعالى، وبناء عليه؛ يرى كثير من العلماء أن تكون (أقَصُرَت) بضمّ الصاد (عين الفعل) على وزن فَعُل، وهو ما ذهب إليه النووي حين قال عن "أقصُرت": "هذا أكثر وأرجح" (التلمساني، 2003، 116/1 وابن عبد البر، 1412هـ، 341/1 و357).

ويرى البحث هنا، أنه صارت هيئاتها وأفعالها وأقوالها أمراً لازماً لها لا يتغير إلا بأمر منزّل من قبل السماء لا يُحاد عنه، فيكون كالسجية لا ينفك عنها، فيحسُن بذلك. وقد ذهب بعض الشراح والباحثين إلى أنّها أصبحت من أفعال السجايا (الأندلسي، 2010، 18/6 وإدريس، 1989، 119/1)، متوافقين بذلك مع ما تذهب إليه هذه الدراسة، الأمر الذي أشارت إليه الباحثة صباح حلبي بأن بعض الألفاظ كالصلاة والحجّ والصوم التي جاءت مختصة بالدلالات الشرعية قد أخذت نصيباً من الترقّي والدنوّ في الدلالة والمعنى بسبب توفر بيئة سياقية جديدة تغيّر في معناها ودلالتها، كما وقع مع لفظة "أقَصُرَت" (حلبي، 1421هـ، ص: 19) . كما أشار في السياق نفسه يوسف الصيداوي حول هذه المسألة إلى عكس ذلك، فأشار إلى أن دلالة الفعل (أُقْصِرَت) المبني للمجهول تؤثر في نفس المتلقي وتوجه نظره إلى الحدث بعينه، فيكون إخفاء الفاعل أمرًا مقصودًا لغاية دلالية هي توجيه الانتباه إلى

الموضوع الأساسيّ من الحديث، أي إلى الفعل لا الفاعل له، فلا تقصر الصلاة إلى بأمر إلهي، ووحي سماوي، فاستتر الفاعل تعظيمًا له عزّ وجلّ، فصار الإيجاز أبلغ من الذكر (الصيداوي، 1996، ص: 134).

وهنا يفتح الباحثون العين على جانب دلاليّ آخر في العلاقة بين السياق والدلالة؛ فإنّ الفعل الذي لا يكون فاعله إلا واحد؛ كأوامر الصلاة والضوابط الشرعية التي لا يكون آمرُها إلا الله تعالى، يكون من الدلالة على رفعة صاحبها، وعظمته، واختلافه كل الاختلاف عن البشر، أن يخفي المتكلم ذكره لأنّه من المعروف والطبيعي وغير القابل للشكّ أنّ يكون صاحب الفعل غيره، حاشاه، وبذلك تكون صيغة (أقُصِرت) المبنية للمجهول، أكثر بلاغةً وإيجازًا، بل أكثر لباقةً باسم الله تعالى وعظمته.

وخلاصة القول؛ لا يمكن لنا أن نرجّح واحدة على أخرى من حيث الدلالة؛ فالصيغتان قابلتان للاستقامة في كلّ سياق، وكلتاهما يمكن أن تكونا صحيحتين؛ وبذلك يمكن لنا أن نذهب مذهب كتب الحديث وما أثبتته بكثرة، جريًا على ما استوثق به علماء الحديث وجامعوه، وقد أثبتت كتب الحديث في معظمها الحديث بصيغة (أقَصُرَت) المبنية للمعلوم، أي للفاعل، وبذلك ترجح الدراسة هذا الضبط وفق كتب الحديث التي أثبتته. أي قصُرت الصلاة صارت قصيرة عن المعتاد، وهو ما نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم باستكمالها وإتباعها بسجود السهو.

المسألة الثالثة: بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ ثُمَّ قَالَ لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعُكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ ثُمَّ قَالَ بَلَى هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأُسْلِفُكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ فَتُؤَدِّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَيَكُونُ الرِّبْحُ لَكُمَا فَقَالَا وَدِدْنَا ذَلِكَ فَفَعَلَ وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا **فَأَرْبَحَا** (مالك بن أنس،1985 ، 2/221-222).

يروى هذا الحديث في جواز القراض دون ربا، ويقع الشاهد في الحديث الشريف السابق في لفظة (فأربحا) إذ تُروى بضم الهمزة مبنية للمجهول (أُربِحا) بمعنى أعطيا الربح، وتُروى بفتح الهمزة مبنية للمعلوم (أربَحا) (التلمساني، 2001، 311/2 والوقشي، 2001، 161/2)، بمعنى حصدا الرّبح بفعلهما. فيكون الاختلاف في الرواية بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، بين (فعلت وأفعلت).

يشير سيبويه في هذا الباب حين يفرق بين صيغتي فعلت وأفعلت إلى أنّ الفرق بينهما في الدلالة يحدده مستوى قيام الفاعل بالفعل، أو تحديد الفاعل الذي ذُكر أو فُهم ضمنيًا، فيقول: و"أما طردتُه فنحيّته، وأطردته أي جعلته طريدًا هاربًا" (سيبويه، 1983، 56/4)، ويقصد بذلك التعدية، ومنه قوله تعالى: {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ} (البقرة، 50). فيكون الفعل أغرقنا متعديًا من الفعل غرقَ، الذي يلزم فاعله فقط، فكانت التعدية ليصير ذا مفعول به هو آل فرعون.

فاختلفت الدلالة هنا باختلاف الصيغة، أما الدلالة على الفاعل المذكور أو المفهوم ضمنيًا فيشبه قول القائل: أصاب يده، وأُصيبَت يده؛ والفرق بين المثالين أنّ في الأوّل يصيب الفاعل نفسه باجتهاده، أمّا في الثانية فالنتيجة نفسها تتحقق لكن بيد غيره.

ويشير الرضيّ إلى الشأن نفسه بأنّ همزة أفعل للفعل الثلاثي غالبًا ما ترد للتعدية، فيكون لازمَ فعله متعديًا إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى مفعولين ما كان متعديًا إلى مفعول واحد، وهكذا. كقولنا: فهمَ الطالبُ الدرسَ، وأفهمتُ الطالبَ الدرسَ. فيكون للفعل فهمَ مفعولًا به واحدًا، ويكون للفعل أفهمتُ مفعولين؛ الأوّل منهما مفعول الجعل، والثاني مفعول لأصل الفعل، ومرتبة المفعول به للجعل أولى من مرتبة الثاني لأنّ فيه معنى الفاعلية، وبهذا تسيرُ التعديةُ إلى ما كان له مفعولين فينصب ثلاثة (الرضي، 1966، 86/1).

كما يمكن للتعدية أن تقع في المبني للمجهول، فيستتر الفاعل ويُفهم ضمنًا، ويكون المفعول به الناتج عن الجعل نائبًا للفاعل، كقول الشاعر (الجواليقي، 1995، ص: 259): "**تمنّى حُصينٌ أن يسودَ جِذاعَه، فأمسى حُصَينٌ قد أُذِلَّ وأُقهِرا**"، ففي كلّ من الفعلين أذلّ وأُقهِر تعديةً، وهما مبنيان للمجهول، والتقدير: أذلّ فلان حُصينًا، وأقهر فلان حصينًا. أي صار أمره الذل والقهر (ابن منظور، 1995، مادة قهر).

إنّ الفعل ربحَ فعل متعدٍ إلى مفعول واحد في أصله، أي إنّ ابني أمير المؤمنين قد ربحا مالًا، وبما أنّ المالَ قد جاء إليهما بفعل فاعل، أسهمَ في الربح هذا، لا بدّ من صيغة تشمل الأمر كلّه وتدلّ عليه دلالةً سليمة متقنة، وبذلك يرى البحث هنا، أنّ رواية الحديث بلفظة المبني للمجهول (أُربِحا)، تكون أكثر قربًا من الدلالة المقصودة، لا سيّما أنّ ابني عمر بن الخطاب –رضي الله عنهم– قد أخذا المال، فربحا بفعل أبي موسى الأشعري، فكانا في موقع المفعول للجعل، ويكون المال مفعولًا لأصل الفعل، أي نقول: أربحَ أبو موسى الأشعري ابنَي أمير المؤمنين مالاً، أي جعلهما يربحان المال، ثُم نبني هذا القول للمجهول فيصير: أُربِحَ ابنا أمير المؤمنين مالاً، أي أُربِحا، والألف ضميرٌ يدلّ عليهما. ويعود بنا ذلك إلى تعبير الوقشي في تعليقه على الحديث حين قال إنّهما "أُعطيا الربح"، أي حصلا عليه بفعل فاعل آخر.

وليتضح الرأي أكثر، يجب أن نشير إلى أنّ الصيغة الأولى بالمبني للمعلوم (أربَحا) تعني أنّهم قد اقترضا المال من صاحبه، ثم اجتهدا وعملا بجدّ إلى أن حصلا على الربح، فالفضل لجهدهما والمعنى مختصّ بهما وحدهما، أما الصيغة الأخرى بالمبني للمجهول (فأُربِحا) فإنّ فيها فضلًا لصاحب المال، أي عامل العراق أبو موسى الأشعري، الذي أقرضهما هذا المال؛ فكان فعله هذا سببًا من أسباب حصولهما على الربح، إذ لولا ذلك ما تاجرا ولا ربحا، والفضل له من قبلهما.

المسألة الرابعة: بين المصدر واسمي المرة والهيئة

عن يحيى بن سعد أنه بلغه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ما على أَحَدِكُم لو اتَّخَذَ ثَوبَين لِجُمُعَتِهِ سِوى ثَوبِي مَهنَتِه[1]" (الموطأ، حديث رقم 17).

يقعُ موطنُ الشاهد في هذا الحديث حول لفظة "مهنته"؛ إهي بكسر الميم على أنها اسم هيئة، أم هي بفتح الميم على أنها مصدر؟

يبين سيبويه أنّ المتكلم إذا أراد المرة الواحدة من الفعل، صاغه على وزن فَعلة، وهذا هو الأصل، حيث إنّ الفَعل في المصدر، والفَعلة في المرّة، كقولهم: التمَرة على تمر، أمّا الاسم فيكون على فِعلة، كقولهم "حِجّة" التي يقصد بها السنة. وفي ذلك يقول: "وذلك قولك: حسنُ الطِعمة. وقتلته قِتلةَ سوءٍ، وبئست الميتة، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطَّعم. ومثل هذا: الرِكبة، والجِلسة، والقِعدة" (سيبويه، 1983، 44/4 -45).

ويوافقه الرأي ابنُ مالك في ألفيته، إذ يرد فيها بيتان يقول فيهما (ابن مالك، 2007، ص: 30):

وَفَعلةٌ لمرةٍ كجَلسَهْ وَفِعلةٌ لهيئةٍ كجِلسهْ

في غير ذي الثلاث بالتا المرّه وشَذّ فيه هيئةً كالخِمرهْ

ويزيد على ذلك الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب، بأنّ وزن فَعلة للمرة يكون للدلالة على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة، ولا يكون لما يدل على الموجود في الباطن والمعنوي، كالفكر والثقافة والعلم والجهل، كما لا يكون للصفات الظاهرة كالحسن والظرف، كما يمكن ألا يكون وزن فَعلة مرتبطًا بالمرة، كقولنا: الرحمة (الرضي، 1966، 181/1).

ويؤكد ذلك الكسائي الذي أكد أنّه لم يسمع اسم المرّة من "الحجّ"، إلا بكسر العين، أي "حِجّة"، ويقول في ذلك: "كلام العرب كله على فَعَلتُ فَعلة إلا قولهم: حجَجتُ حِجّة، ورأيتُ رُؤية" (غنام، 1997، 331/2)، ويؤكد ذلك أيضًا معجم اللسان، في مادة حججَ (ابن منظور، 2005، مادة حجج).

ويشير الوقشي في شرحه للموطأ، وتعليقه اللغوي عليه، إلى أن "مهنته" قد جازت بفتح الميم على المصدرية، وكسرها على الهيئة (الوقشي، 2001، 66/1)، وقد سار على ذلك اللحياني وابن منظور في لسان العرب إذ ذهبا إلى أنّ المهنة والمهنة والمهنُ، هي لغات ثلاث لدلالة واحدة، وهي خدمة القوم دون تفريق بينهم، وقد أشاروا إلى أن المهن مصدر النوع المجرد من الكم والكيف، والمهنة هي المرة الواحدة الدالة على الكم، والمِهنة هي الهيئة والكيفية (ابن منظور، 2005، مادة مهن، والزمخشري، 1993، 494/3).

ولقد خالفهم الأصمعيّ في هذا، إذ يرى أنّ المهنة بفتح الميم هي الخدمة، ولا تكون بكسر الميم (مِهنة)، فالقياس على فَعلة وحدها. وقد أورد الرأي نفسه وأعتدّ به كلّ من الهروي صاحب الأزهري والأصفهاني في كتابيهما عن

غريب القرآن والحديث، إذ يرى كلّ منهما أنّ فَعلة هي الوزن الذي جاءت به الكلمة، جريًا على ما يراه الأصمعي (الهروي، 1999، 168/2، والأصفهاني، 1986، 212/3).

ويمكن للدراسة أن تتأكد من هذا الرأي بالعودة إلى المعاجم، إذ يرد في اللسان: "... قال أبو عدنان: سمعت أبا زيد يقول: هو في مهنة أهله، فتح الميم وكسر الهاء، وبعض العرب يقول: المهنة بتسكين الهاء، وقال الأعشى يصف فرسًا: فلأيًا بلأي حملنا الغلام كرها، فأرسله فامتهن أي أخرج ما عنده من العدو وابتذله. وفي حديث سلمان: أكره أن أجمع على ماهني مهنتين، الماهن: الخادم أي أجمع على خادمي عملين في وقت واحد كالخبز والطحن" (أبن منظور، 2005، مادة مهن، وابن الأثير، 1963، 376/4).

وبهذا الحديث المثبت في غير مكان من كتب شرح الحديث كذلك للاستدلال به على المعنى، يتأكدُ للقارئ أنّ المهنة متفق عليها بهذا المعنى، وبهذا اللفظ في معظم مصادر اللغة وشرح الحديث. وحين يذهب الدارس إلى كتب شرح الحديث، كشرح ابن عبد البر مثلًا، يجدهُ قد أكّد أنّ المهنة بفتح الميم، موردًا قول الأصمعي نفسه، إضافة إلى جواز الكسائي لها بالكسر، شاركه في ذلك الرزقاني في شرح الموطأ، والكاندهلوي في أوجز المسالك، إلى جانب الوقشي في التعليق، وهو المذكور سابقًا، والتلمساني في الاقتصاب. (ابن عبد البر، 1412هـ، 103/5، والزرقاني، 2015، 207/1، والكاندهلوي، 2003، 272/2)

ترى الدراسة أنّ صيغة (فَعلة) هي الصيغة المرجحة، وتدلّ على الهيئة والكيفية، ولا على المرة، ويعزّز هذا مؤشرات مهمة يمكن النظر فيها؛ أوّلها أنّ المصدر الدال على المرة والهيئة على وزن (فَعلة) يكون لما هو ملموس، لا لما هو معنوي، ولا للصفة الثابتة، وهو ما أشير إليه مسبقًا في متن هذا الشاهد في كلام الرضي في شرح حاشية ابن الحاجب، كما ورد في مصادر لغوية أخرى كحاشية الخضري (د.ت، 558/2)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (د.ت، 469/2). أما ثانيها، فهو في اسم الباب الذي ورد في موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، إذ سمّى الباب بـ "باب الهيئة وتخطي الرقاب، واستقبال الإمام يوم الجمعة"، والهيئة هي الكيفية عنده – وهو من ثقات الخطاب اللغوي– ولم تكن لتعنيَ الكمية أو المرّة بأيّ حال من الأحوال.

ومما يجدر ذكره أنّ المهنة والابتذال من الصفات، واتخاذ الثوب من الأشياء الظاهرة الملموسة المادية، وبناء على ذلك، تكون فَعلة الدالة على الهيئة والمرة مناسبة، لأنها أشارت إلى الهيئة والكيفية، وقد روعي الوزن للقصد والدلالة هنا على الظاهري المحسوس، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر الرجل في يوم الجمعة عند الصلاة أن يتخذ ثوبين سوى ثوبَي مَهنته.

الخاتمة:

بعد الاطلاع على إحصاءات الألفاظ المختلف فيها في الأحاديث النبوية الشريفة في موطأ الإمام مالك ابن أنس، نستطيع أن نخرج بمجموعة من الاستنتاجات التي تفتح أمامنا الآفاق لإجراء مزيد من الدراسات العميقة التي تربط بين اختلاف رواية الحديث في بعض ألفاظه وتراكيبه ودلالتها المعنوية وأحكامها الفقهية.

ونجد على المستوى الصرفي مجموعة من النتائج التي يتمثل أهمها في:

أولًا: إنّ الألفاظ المختلف فيها في رواية الأحاديث النبوية الشريفة في موطأ الإمام مالك، كانت في معظمها اختلافات في بنية الكلمة التي ترتبط في النهاية بمعنى تؤديه.

ثانيًا: إن اختلاف الصيغة ما بين المذكر والمؤنث، أو بين نوع المصدر والمشتق، يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف في المعنى الذي تؤديه هذه الألفاظ جرياً على القاعدة التي تقول: "كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى".

ثالثًا: لقد كانت الاختلافات في الصيغ دقيقةً من حيث أثرها الدلالي؛ فقد أدى الاختلاف البسيط إلى الانفتاح على دلالات كثيرة متعددة استوجب الحسم فيها.

رابعًا: هنالك علاقة متينة بين اللفظة – الصيغة والسياق الذي قيلت فيه؛ فقد أسهم فهم السياق والإطار الذي قيل الحديث فيه في تحديد اللفظ المناسب وترجيح صيغة على أخرى داخل التحليل، أي أنّ المدلول الأوّلي للفظ أو الصيغة أو التركيب لا يُعتدّ به ما لم يثبت التناسب بينه وبين السياق الخاص بتوظيف الكلمات.

وفي نهاية هذه الاستنتاجات يؤكد البحث ضرورة انفتاح هذه الدراسة على دراسات أكثر عمقاً وقرباً من الجانب التحليلي لمبنى الأحاديث النبوية في موطأ مالك، تتعلق بالربط بين هذه الألفاظ المختلف فيها والدلالات الفقهية والمعنوية التي يمكن أن تتغير وتتحول بحسب ذلك، وهذا يؤكد التعلق الشديد بين المستويات اللغوية الصرفية والنحوية والصوتية من جهة، والمستوى الدلالي من جهة أخرى.

ونحمد الله عظيم الحمد، ونصلي على رسوله خير الصلاة، ونرجو أن نكون موفقين فيما سعينا إليه في هذا البحث.

الملحق: الألفاظ المختلف في روايتها على المستوى الصرفي في موطأ الإمام مالك

الرقم	شاهد الحديث	موطن الخلاف	شاهد الخلاف
.1	لقد هممْتُ أنْ آمُرَ بحطبٍ فيُحطَبَ ثمَّ آمُرَ بالصَّلاةِ فيؤذَّنَ لها ثمَّ آمُرَ رجلًا فيؤمَّ النَّاسَ ثمَّ أُخالِفَ إلى رجالٍ فأُحرِّقَ عليهم بيوتَهم.	فأحرِّق	دلالة التعدية بالهمزة أو بالتضعيف
.2	عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرفُ النساءُ	فينصرف – فينصرفن	إثبات ضمير جمع الإناث وحذفه في الفعل المضارع
.3	*ما علَى أحدِكُم لو اتَّخذَ ثوبينِ لجُمعتِهِ سِوى ثوبي مِهْنتِهِ*	مِهنةٌ – مَهنة	المصدر المجرد أم اسم مرة وهيئة
.4	في نفر شركاء في دار واحدة فباع أحدهم حصته وشركاؤه غُيَّبٌ كلهم...	شركاؤه غُيَّب... غُيْبٌ...غَيَبٌ.. غَيْبٌ	المصدر أم اسم الجمع وجمع التكسير
.5	إنّ أحسن ما سُمع في عمّال الرقيق في المساقاة...	عُمّال أم عَمَل	المصدر أم اسم الجمع
.6	عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال اضطجعتُ في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله في طولها... ثُمَّ قَامَ إلى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ منها.	شنٍّ معلقة – معلق	دلالة الصيغة بين التذكير والتأنيث
.7	أنَّ رجلًا لاعنَ امرأتَهُ في زمنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وانتفى من ولدها ففرَّقَ بينهما رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وألحقَ الولدَ بأُمِّهِ.	انتقل– انتفى	الإبدال في لام الفعل
.8	وما يدريكم ما بلغت به صلاته، إنما مثل الصلاة كمثل نهر غمر عذب بباب أحدكم. يقتحم فيه كل يوم خمس مرات، فما ترون ذلك يبقى من درنه؟	كلمة يُبقي	دلال الفعل بين التعدي واللزوم – بقي أم أبقي؟
.9	عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟	أقصُرَت؟ أم أَقُصِرَت؟	دلالة الصيغة للفاعل أم للمفعول به؟ (المبني للمعلوم والمبني للمجهول)

10.	خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري...	فأُربِحا – فأربَحا	أهي مبنية للفاعل أم مبنية للمفعول؟ مبني للمعلوم أم مبني للمجهول.
11.	الذي تفوته صلاةُ العصر كأنّما وُتِرَ أهلَهُ ومالَهُ.	أهلَهُ ومالَهُ – أهلُهُ ومالُهُ	دلالة النصب والرفع (المبني للمعلوم والمبني للمجهول).

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم .
2. إبراهيم أنيس. (1971). ***الأصوات اللّغوية***. ط4. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
3. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري. (1963). ***النهاية في غريب الحديث والأثر***. تح: أحمد الزاوي الطناحي ومحمود محمد. د. م. ن: المكتبة الإسلامية.
4. أحمد بن حنبل.(1995). ***المسند***. تح: أحمد شاكر وحمزو الزين. الأردن: دار الحديث
5. أحمد الحملاوي .(د.ت). ***شذا العرف***. مصر: دار الكتب العلمية.
6. أحمد الفاكهي. (1996). ***شرح الحدود النحوية***. تر: محمد الطيب الإبراهيم. لبنان: دار النفائس.
7. إدريس، ثريا عبد الله عثمان. (1989). ***الصيغ الفعلية في القرآن الكريم أصواتًا وأبنية ودلالة***. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.
8. الأصفهاني، أبو موسى المديني. (1986). ***المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث***. ط1. تح: عبد الكريم الغرباوي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث.
9. الأندلسي، أثير الدين أبو حيان بن يوسف. (2010). ***البحر المحيط في التفسير***. تح: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
10. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. (2002). ***صحيح البخاري***. بيروت: دار ابن كثير.
11. بدر الدين العيني.(2001). ***عمدة القاري شرح صحيح البخاري***. تح: عبد الله محمود عمر. بيروت: دار الكتب العلمية.
12. البسام، عبد الله بن عبد الرحمن. (2003). ***توضيح الأحكام من بلوغ المرام***. ط1. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.
13. التلمساني، محمد بن عبد الحق اليفرني (2001). ***الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب***. ط1. تح: عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان.
14. جلال الدين السيوطي .(1996). ***الإتقان في علوم القرآن***. مراجعة سعيد المندوة. بيروت: دار الفكر.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان .(1985). ***سر صناعة الإعراب***. تح: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.
16. الجواليقي، أبو منصور موهوب. (1995). ***شرح أدب الكاتب لابن قتيبة***. ط1. تح: طيبة حمد بودي. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
17. ابن حجر العسقلاني .(1986). ***فتح الباري بشرح صحيح البخاري***. تح: عبد العزيز بن باز ومحمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية.

18. حلبي، صباح بنت عمر. (1421هـ). ***دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية***. رسالة دكتوره غير منشورة. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

19. حلمي خليل .(1992). ***الكلمة دراسة لغوية معجمية***. ط2. الاسكنرية: دار المعرفة الجامعية.

20. خان، صديق حسن. (2012). ***العلم الخفاق من علم الاشتقاق***. تح: أحمد عبد الفتاح تمام.

21. الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن. (2003). ***حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. ط1. بيروت: دار الفكر.

22. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. (2009). ***سنن أبي داود***. بيروت: دار الرسالة العالمية

23. دوكوري ماسيري (2013). ***مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص***. مجلة مجمع، العدد السادس، جامعة المدينة العالمية.

24. سعيد الكملي، ***شرح الحديث رقم 356 في موطأ الإمام مالك بن أنس***: https://www.youtube.com/watch?v=hTP0cfBXQ5Y .

25. سمر معطي (2008). ***التحليل الدلالي الآلي للغة العربية***. مجلة المعلوماتية السورية، العدد 27، شهر أيار.

26. سيبويه، عمرو بن عثمان .(1983). ***الكتاب***. تح: عبد السلام هارون. ط:3. بيروت: عالم الكتب شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي .(2003). ***تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام***. تحقيق بشار عواد. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

27. الصبان الشافعي، محمد بن علي. (د.ت). ***حاشية الصبان شرح الأشموني على الألفية. تح: طه عبد الرؤوف سعد***. مصر: المكتبة التوفيقية.

28. الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. (1966). ***شرح الرضي لكافية ابن الحاجب***. تح: حسن بن محمد الحفظي ويحي بشير مصطفى. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

29. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي .(2015). ***شرح موطأ الإمام مالك***. تح: محمد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث

30. الزمخشري، جار الله محمود. (1993). ***الفائق في غريب الحديث***. تح: علي البجاوي ومحمد إبراهيمز بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

31. ابن عبد البار. (1993). ***الاستذكار الجامع لمذاهب الفقهاء وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار***. دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر.

32. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1412هـ). ***التمهيد لما في الموطأ من المعاني***. تح: مجموعة من المحققين. المغرب: وزارة الأوقاف الإسلامية.

33.عبد الله أحمد. (2013). ***الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك – دراسة دلالية من خلال كتاب التعليق على الموطأ للوقشي الأندلسي في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه***. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة.

34.ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث.

35.فاطمة الطبال بركة. (1993). ***النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون – دراسة ونصوص***. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

36.قاسم، حمزة محمد. (1990). ***منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري***. تح: عبد القادر الأرناؤوط وبشير عيون. العراق: مكتبة دار البيان.

37.الكاندهلوي، محمد زكريا. (2003). ***أوجز المسالك إلى موطأ مالك***. ط1. تح: تقي الدين الندوي. دمشق: دار القلم,

38.كمال بشر (1972). ***دراسات في علم اللغة***، القاهرة: دار المعارف.

39.مؤمن بن صبري غنام. (1997). ***منهج الكوفيين في الصرف***. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية

40.ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2007). ***الألفية***. ط1. الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.

41.مالك بن أنس. (1985). ***موطأ مالك بن أنس – الموطأ المطبوع***. أخرجه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: إحياء التراث

42.مالك بن أنس (2001). ***الموطأ***. تح: محمود بن الجميل. القاهرة: مكتبة الصفا ودار البيان الحديثة.

43.محمد عبد اللطيف .(1983). ***مدخل لدراسة المعنى اللغوي***. القاهرة: د. ن.

44.محمد الكاندهلوي. (2003). ***أوجز المسالك إلى موطأ مالك***، تح: تقي الدي الندوي، دمشق: دار القلم.
محمد سليمان ياقوت .(1986). ***ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية***.مصر: دار المعرفة الجامعية

45.مسلم بن الحجاج. (2006). صحيح مسلم. ط1. تح: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة. المملكة العربية السعودية: دار طيبة الخضراء

46.ابن منظور، جمال الدين .(1995). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر

47.ناصر الدين أبو خضير. (2015). ***لغة الحديث النبوي الشريف في ضوء تداولية النحو العربي – الموطأ أنموذجاً***. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 43، مجلد (ب)، حزيران.

48.ناصر حسين علي .(1998). ***قضايا نحوية وصرفية***. دمشق: المطبعة التعاونية.

49.نجاة الكوفي .(1989). ***أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية***. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع

50.نايف سليمان .(2000). ***مستويات اللغة العربية***. عمان: دار الصفاء.

51.النيسابوري، مسلم بن الحجاج (1986). ***المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم***. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

52.الهروي صاحب الأزهري، أحمد بن محمد. (1999). ***الغريبين في القرآن والحديث***. تح: أحمد فريد المزيدي. السعودية: مصطفى الباز

53.الوقشي، هشام بن أحمد .(2001). ***التعليق على الموطأ***. تح: عبد الرحمن العثيمين، السعودية: مكتبة العبيكات

54.يوسف الصيداوي. (1996). ***اللغة والناس: حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفزيون السوري***. ط1. دمشق: دار الفكر

[1] ثوبي مَهنته: ثوبي بذلته. امتهنني القوم أي ابتذلوني. ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، 34/24